سياسة دعم الطاقة وتأثيرها على تعجيل التنمية الاقتصادية في العراق

Energy subsidy policy and its impact on accelerating economic development in Iraq

الأستاذ الدكتور: كاظـــم أحمد حمادة البــطاط. كلية الطف الجامعة .

Professor: Kazem Ahmed Hamada Al-Battat

الدكتور: حسين باسم محمد السعدي. كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء.

Researcher: Hussein Bassem Mohommad Al-Saadi

مدرس مساعد : علياء حنيطل حسن. كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء.

Assistant Teacher: Alia Hanital Hassan

البحث

تنفق الحكومات مبالغ هائلة من الموارد لدعم استهلاك الطاقة، مع ما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية ضارة، فالموارد التي يتم إنفاقها على الدعم تعمل على تحويل الميزانيات العامة عن أغراض الاستثمار إلى الاستهلاك بجانبيه الضروري والمسرف. وبذلك إعانات دعم استهلاك الطاقة تهدف في كثير من الأحيان إلى إفادة المجتمع وتنشيط الاستثمار، إلا أنها عادة ما تكون تنازلية حيث أن الجزء الأكبر من الفوائد يعود إلى الذين يتمتعون مستويات أعلى، أي أولئك الموجودين في قمة توزيع الدخل.

كما تعمل برامج الدعم على تحويل الطلب نحو المنتجات المدعومة وبعيداً عن تلك المنتجات التي تعكس أسعارها ظروف السوق الحقيقية بشكل أفضل، فضلاً عن التهريب، وهذا الدعم غير المخطط مكلف اقتصاديًا ويضر بالبيئة.

ويهدف هذا التقرير إلى البحث مقترح من الدعم الشامل إلى الدعم الهادف، إذ يمكن أن يساعد صانعي السياسات على بناء خطط استراتيجية مستقبلة في المدى المتوسط من تنفيذ سياسات طاقة توازن بين الاستهلاك الضروري والتنمية الاقتصادية، والتغلب على قيود الاقتصاد والقدرة على تحمل التكاليف.

الكلمات المفتاحية: دعم الطاقة ، التنمية الاقتصادية ، إنتاج الطاقة.

Abstract

Governments spend huge amounts of resources to support energy consumption, with harmful economic, social and environmental effects. The resources spent on support divert public budgets from investment purposes to consumption, both necessary and wasteful.

Thus, subsidies for energy consumption often aim to benefit society and stimulate investment, but they are usually regressive as the bulk of the benefits go to those who enjoy higher levels, that is, those at the top of the income distribution.

Subsidy programs also shift demand towards subsidized products and away from those products whose prices better reflect real market conditions, as well as smuggling, and this unplanned subsidy is economically costly and environmentally harmful.

This report aims to present a comprehensive proposal from support to targeted support as it can help policy makers build future strategic plans in the medium term, implementing energy policies that balance necessary consumption and economic development, and overcoming the constraints of the economy and affordability.

مقدمة

تعد الطاقة ومصادرها ضرورية لكل اقتصادات الدول؛ لأن التنمية الاقتصادية تعتمد عليها بشكل مباشر وكبير كونها تمثل عنصر محرك أساس في الإنتاج والاستهلاك والنمو الاقتصادي، وان تقدم إعانات دعم الطاقة في العديد من البلدان على أنها أداة مالية تعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع تؤدي إلى افادة الفئات ذات الدخل المرتفع والاستهلاك المترف إلى حد أكبر من الفئات الفقيرة ذات الدخل والاستهلاك المنخفض.

وقد بدأت هذه أداة كوسيلة لحماية الفئات الفقير وتسهيل الوصول إلى إمدادات الطاقة، وهي أداة مكلفة، وذات تأثير مباشر على النفقات العامة، وغالبًا ما تكون أكبر بعدة مرات من نفقات شبكة الحماية الاجتماعية، ما يجعل هذا مجالاً مهم للإصلاح ويمكن جني فوائد كبيرة في تشغيل الاقتصاد ودعم الميزة التنافسية واستقرار الاقتصاد.

إن الحجج الاقتصادية والفنية لا تكفي في كثير من الأحيان لتمكين خفض الدعم، كون الإصلاح صعباً بشكل خاص في

مواجهة التحالفات المناهضة للإصلاح من الناحية السياسية والاجتماعية واصحاب المصالح القوية، إذ أن في ظل أي ظروف إجراء إصلاح ات من شائنة ان يؤدي إلى اضطرابات وسخط شعبي وتأييد سياسي، بالآتي يحد من الإصلاح المُلحَ في معالجة أسس المشاكل الاقتصادية والفنية والبيئية.

وتتمثل سياسة دعم الطاقة بمجموعة الإجراءات والأسس والمبادئ المرتبطة بتحقيق أهداف اقتصادية او اجتماعية وينعكس الدعم المقدم في ميزانية الدولة وفق برنامج معين لمدة زمنية معينة.

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث في ان معظم دول العالم على اختلاف مراحل نموها تهتم بدعم قطاع الطاقة وإمكانية افادة الدعم في تشغيل وتنشيط القطاعات الاقتصادية وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في سياسة دعم الطاقة خاصة في العراق لم تأتي بالنتائج المرجوة على الرغم من استمرارها لفترة طويلة من الزمن ويرجع إلى مجموعة من العوامل بينها عدم وجود استراتيجيات مدروسة وضعف بناء قدرات قطاع الطاقة الذي يتعرض إلى خسائر كبيرة ومستمرة وازمات متكررة مما حدة قطاع الطاقة لتفعيل الدعم الهادف، والعمل على تدني أداء قطاع الطاقة وزيادة مشاكل ارتفاع تكاليف الإنتاج.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن استخدام سياسة دعم الطاقة الهادف ووفقاً لما تمليه النظرية الاقتصادية بالشكل الصحيح (الإفادة من الميزة النسبية) سوف يساعد قطاع الطاقة على النهوض واخذ دوره في تنشيط القطاعات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، الذي ينطلق من مقدمات جزئية للوصول إلى استنتاجات كلية، فضلاً عن استخدام الأسلوب التحليلي المتضمن جمع ومعالجة البيانات الخاصة بقطاع الطاقة في العراق.

هدف البحث

1- معرفة دور الدعم المقدم لقطاع الطاقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

2- تحليل واقع قطاع الطاقة والمعوقات التي تواجه.

3- استشراف صورة مستقبلية لتطوير قطاع الطاقة وتقليل اعتماده على الموازنة ومحاولة تقليص الدعم المالي المقدم للقطاع.

أولا: مفهوم دعم الطاقة

تعد سياسات الدعم الحكومي من الأدوات المهمة التي تستخدم من قبل الأنظمة الاقتصادية لتحقيق أهداف متباينة تنطلق أساسا من البنى والهياكل الاقتصادية [1]، وتستخدم لتشجيع الاستثمار والإنتاج

[1])Maria Vagliasindi, Implementing Energy Subsidy Reforms Evidence from Developing Countries, library world bank, 2012 https://doi.org/10.1596/978-0-8213-9561-5

والاستهلاك، لذا فان سياسات الدعم تعد جزء من السياسة الاقتصادية الهادفة لتحقيق الاستقرار العام والوصول إلى مستوى رفاهية افضل لجميع أفراد المجتمع، كما تستخدم هذه السياسات للحد من تصرفات القطاع الخاص إذا رأت الحكومة أن نشاطها يترك أثارا سلبيه على المجتمع[2].

ونظراً لما تقدم يمكن تعريف سياسات الدعم الحكومي "بأنها السياسات المستخدمة في توجيه الأنشطة الاقتصادية والتأثير فيها، وذلك في ضوء ما ترسمه من أهداف اقتصادية واجتماعية"[3]، وبما أن الحكومات تستخدم سياسات الدعم فيصبح دورها توجيه النشاط الاقتصادي بالاتجاه المرغوب، لذلك يمكن تعريف الدعم الحكومي بأنه "المحور الأساس لبناء القواعد والارضية المرنة للنشاط الاقتصادي في ظل تشوه الأسواق وضعف آلياتها، لخلق شروط التنمية الاقتصادية"[4].

ويرى الباحثون أن سياسات دعم الطاقة في العراق توفير الطاقة من أجل سد حاجة السكان وأثر ذلك على إلية عمل الاقتصاد بشكل مباشر وغير مباشر، فضلاً عن تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.

ثانيا: أهداف وسياسة دعم الطاقة

تهدف سياسة دعم الطاقة عادة إلى تعزيز الاستخدام الفعال وسد الحاجات الأساسية مع ضمان القدرة على تحمل التكاليف، وتشكل هذه السياسات أهمية في تلبية احتياجات الطاقة، والحد من ضعف أمن الطاقة، وتهدف إجراءات دعم الطاقة بشكل عام إلى :

1- خفض أسعار الطاقة للمستهلكين: من خلال تقديم إعانات أو تخفيضات على الوقود والكهرباء.

2- حماية الفئات الهشة من ارتفاع أسعار الطاقة وتحسين مستويات المعيشة لهم.

3- تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية[5].

4- تحقيق أمن إمدادات الطاقة من خلال تشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المحلية.

وتتمثل **عيوب دعم الطاقة** في النقاط الآتية:

1- تشويه السوق من خلال خفض أسعار الطاقة بشكل مصطنع، مما قد يؤدي إلى الإفراط في استهلاك الطاقة وإهدارها.

2- العبء المالي على ميزانية اقتصاديات البلدان المصدرة والمستورة.

3- استغلال الأسعار المدعومة في التهريب غير الشرعي، واتساع الفجوة بين الطاقة والاقتصاد.

---

1) رمزي زكي؛ "الأزمة ألاقتصادية العالمية الراهنة مساهمه نحو فهم أفضل، الطبعة الأولى، ألمؤسسة ألجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986 ، ص6.

2) ضياء مجيد؛ الخصخصة والتصحيحات الهيكلية "أراء واتجاهات "، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع ،2005، ص10.

3) هلال إدريس مجيد؛ الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة ألمستنصريه،2003، ص36.

4) رعد حسن الصرن؛ أساسيات التجارة الدولية من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، دار الرضا للنشر والتوزيع، الأردن،2000، ص300.

4- التأثير على البيئة من خلال زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

وهناك جدل كبير حول دعم الطاقة، إذ يرى البعض أن دعم الطاقة ضروري لحماية الفقراء وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق أمن الطاقة. بينما يرى آخرون أن دعم الطاقة يشوه السوق وله عبء مالي كبير على الحكومة ويؤثر على البيئة.

إن السياسات المحلية للطاقة تؤثر في التخطيط الاستراتيجي لأمن الطاقة على المديين المتوسط والبعيد وينعكس ذلك على الاقتصاد الجزئي والكلي للدولة، كما أنها تمس حياة المواطن بشكل مباشر وتعتمد العديد من الدول خاصة الدول النامية سياسات دعم الطاقة باعتبارها صمام الامان الاجتماعي والاستقرار المحلي بهدف استمرار استقرار قطاع الطاقة ومساعدة الفئات منخفضة الدخل كنوع من الاعانات الصريحة والضمنية في الحصول على خدمات الطاقة، وبالآتي المساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتعويض التغيرات في أسعار السلع الأساسية والاستهلاك على نحو سلس ضد تقلبات الأسعار في الاسواق العالمية، وبصفة عامة كلما زادت نسبة الدعم لأسعار الطاقة كلما ارتفعت معدلات الاستهلاك، وبالآتي تؤثر هذه السياسات بشكل مباشر على منظومة أمن الطاقة ومزيج الطاقة وخاصة في ما يتعلق بسياسات نشر استخدام الطاقة المتجددة وتطبيق برامج تحسين كفاءة وترشيد الاستهلاك.

ومن جانب آخر يعد إنتاج الطاقة الركيزة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية فإحدى ضرورات تطوير الاقتصاد هو وفرة إمدادات الطاقة وحمايته من المنافسة الصناعية والسياسات التجارية التي تضعها الحكومة، إذ تصمم لدعم المنتج المحلي من خلال الميزة النسبية في وفرة إمدادات الطاقة[6].

وتتبع الحكومة مثل هذه الوسائل في محاولة منها لتوفير أفضل السبل لتثبيت وتقوية الإنتاج المحلي والتحلي بالمنافسة التي تتمتع بكافة الإمكانيات الممكنة.

إن سياسة الدعم لها أثر كبير في استمرار حياة بعض المشاريع، وتقديم الدعم لهذه المشاريع في مراحل معينة من مراحل الإنتاج، إذ لولا هذا الدعم لم تتمكن من الاستمرار في الإنتاج وضعف إمدادات الطاقة أو ارتفاع كلفها يؤثر بشدة وبصورة مباشرة في تعطل جزء كبير من طاقتها الإنتاجية وبالآتي تنسحب أثاره على خطة التنمية الاقتصادية.

ويرى التقرير أن التصدي لفقر الطاقة أمر مهم لضمان التنمية الاقتصادية، إذ يمكن أن تشمل السياسة برامج مستهدفة لتوفير المساعدة في مجال الطاقة أو الإعانات أو الدعم المالي للأسر ذات الدخل المنخفض، وتمكينها من تلبية احتياجاتها الأساسية من الطاقة.

ثالثاً: إنتاج الطاقة في العراق

هناك هيمنة الوقود الاحفوري على مصادر توليد الطاقة في العراق، إذ إن إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق يمتاز بعدم الكفاءة كونها تعاني من عدة مشاكل يؤدي بها إلى الانقطاع المبرمج أو غير المبرمج، وإن أهم أسباب انقطاع التيار هي تكاليف الصيانة

[2)]Michael Burda, Charles Wyplosz, Macroeconomics, First Published, A European Text, second edition 1997 p589.

وقطع الغيار الذي تقف عائق في استمرار مواكبة الطلب على الطاقة، كما أنّ زيادة الاعتماد على الوقود الثقيل وحرق النفط الخام الذي بدوره يزيد من أعطال المحركات لإنتاج الطاقة، وله اثار سلبية على البيئة وهذا سبب مهم في زيادة الفجوة بين العرض والطلب على الطاقة ويتم توليد الكهرباء عن طريق مصادر الطاقة الاتية:-

1- **النفط**: يعد النفط مصدراً وفيراً للطاقة في العراق وهذا ما جعل الاعتماد عليه في إنتاج الطاقة الكهربائية بالدرجة الأولى إذ يستهلك قطاع الكهرباء نسبة عالية من وقود النفط الخام، وإن معدل استهلاك الوقود في محطات توليد الكهرباء ينمو طرديا مع نمو معدل استهلاك الكهرباء وبسبب عدم مزج الطاقة المتجددة يبقي ارتباط إنتاج الطاقة الكهربائية في علاقة طردية بمصادر الطاقة الأحفوري، إذ إن الاختناقات بين الطلب على النفط لإنتاج الكهرباء وصناعات تكرير النفط انعكس في لجوء العراق إلى استيراد المشتقات النفطية وما ترتب عليها من هدر في المال، نتيجة السياسات الخاطئة في إجراءات الإنتاج والاستيراد والاستخدام المحلي للطاقة إذ بلغت مصروفات استيراد المشتقات النفطية (البنزين، زيت الغاز، النفط الابيض، الغاز المسال) للسنوات من 2010-2013 (15)،607،779،767 مليار دولار، وتمثل حصة وزارة الكهرباء من الاستيرادات (12.23%) من المشتقات النفطية[7].

2- **الغاز المسال:** يعد الغاز الوقود المثالي في توليد الطاقة الكهربائية، بفضل الكفاءة العالية لخواصه البيئية والحرارية ويتميز الغاز الطبيعي بقلة طرحه لأول أوكسيد الكاربون إذا ما استعمل كوقود للمحركات ويتميز بارتفاع المعامل0الحراري بالنسبة لوحدة الوزن والتي تبلغ حوالي BTU(23000) وحدة حرارية بريطانية للرطل مقارنة بحوالي BTU 19000 للرطل من0النفط الخام[8]، ويعد الغاز الطبيعي من أنظف أنواع الوقود الاحفوري لقلة ما ينتج عنه من ملوثات ومخلفات صلبة وسائلة وينسجم مع استجابة التشريعات البيئية للحد من تلوث الوقود السائل من أوكسيد الكاربون[9].

إن اتساع قاعدة الاحتياطي الغاز في العراق بنوعيه المصاحب لاستخراج النفط والحر، يدفعه نحو التوسع في الاستكشافات، غير أن قلة الاستثمار في قطاع الغاز في توليد الكهرباء، بسبب ضعف الاستثمار أدى إلى الاتجاه نحو استيراد الغاز من دول الجوار، وتعرض أمن الطاقة إلى الاضطرابات والأزمات المرتبطة بالدول المصدرة، فضلاً

7) تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادية؛ تقويم اداء وزارة النفط للحد من استيراد المشتقات النفطية والخطط الموضوعة لزيادة الانتاج المحلية للسنوات (2010-2013)، العراق، 2017، ص8.

8) شكر محمود جاسم؛ صناعة الغاز الطبيعي في العراق الواقع والافاق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2004، ص13.

9) كاظم أحمد حمادة البطاط؛ الاثار الاقتصادية والبيئية للاستغلال ملوثات صناعات التصفية والبتروكيمياويات في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2000، ص138.

عن أن هناك كميات كبيرة من الغاز المصاحب لإنتاج النفط تهدر منذ عشرات السنين مما يتسبب في تكبيد الدولة لخسائر مالية واقتصادية وبيئية كبيرة نتيجة الحرق.

كما أنّ عدم توفر إمدادات الغاز في بعض محطات الكهرباء بصفة منتظمة تسبب في تشغيل هذه المحطات بوقود النفط الخام لتوليد الطاقة الكهربائية على الرغم من أنها مصممة أصلاً لتعمل بالغاز وبالآتي ادى إلى انخفاض كفاءة هذه المحطات في توليد الطاقة الكهربائية[10].

وتتركّز أموال الدعم في العراق على الوقود والكهرباء إذ يحتل العراق المرتبة الرابعة في العالم من حيث حرق الغاز، بينما يعاني في الوقت نفسه نقصاً في الغاز الطبيعي[11]، لذ انضم العراق إلى المبادرة العالميّة لتخفيض حرق الغاز في العام(2011) وأسّس شرك البصرة للغاز في العام 2013 لتدخل من أجل رصد ومعالجة وتثمين الغاز الطبيعي المحروق في بعض حقول النفط[12].

3- **الطاقة المستوردة:** يعاني اقتصا العراق من عجز مزمن في الطاق المنتجة محلياً ما أجبر الحكومة إلى اللجوء إلى استيراد الطاقة من دول الجوار وهذا يمثل عبء إضافي يؤدي إلى استنزاف الميزانية ويكون أثره سلبي على أمن الطاقة والتنمي الاقتصادية للبلد بصورة عامة أضف إلى ذلك هناك ديون مترتب على الحكومة العراقية من استيرا الطاقة الكهربائية التي ادت إلى قطع تصدير الطاقة إلى العراق.

ويوضح جدول (1) كمية الطاقة المستوردة في العراق لمدة 2016-2023، إذ إن إجمالي الطاقة المستوردة بلغت (11964878) MWh في عام 2016، وبسبب غياب التخطيط المستقبلي في تنمية قطاع الطاقة استمر الاستيراد وازدادت كميتها التي وصلت إلى MWh39141381 في عام 2020 اي ان الزيادة في نمو استيراد الطاقة الكهربائية بلغت بنسبة 10.87%.

جدول (1) كمية الطاقة المستوردة في العراق لمدة 2016-2023

السنة	كمية الطاقة المستوردة MWh	معدل النمو السنوي%
2016	11964878	-
2017	13644407	**14.04**
2018	22411874	**64.26**
2019	35305311	**57.53**
2020	39141381	**10.87**
2021	41464957	**5.94**
2022	24045511	**-42.01**
2023	59133654	**145.92**
النمو المركب	**22.11%**	

[10]) صندوق النقد الدولي؛ العراق قضايا مختارة، واشنطن،2015، ص22.

[11]) البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ من أجل تمويل برنامج تحقيق الاستقرار المالي في حال الطوارئ وضمان استدامة الطاقة وتطوير شفافيّة المؤسسات التي تملكها الدولة، وثيقة برنامج لقرض مقترَح إلى جمهوريّة العراق، واشنطن، 2015، ص7.

12) البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ مصدر سابق، ص42.

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الاحصائي الصناعي، الجهاز المركزي للإحصاء 2024، ص6.

إن زيادة استيراد الكهرباء من الخارج يتطلب زيادة نفقات الدولة لتمويل ذلك الاستيراد، والذي يعني زيادة الطلب على العملة الاجنبية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها مقابل انخفاض قيمة العملة المحلية وانخفاض أسعار صرفها وحصول التضخم، ومن أجل عدم حصول التضخم والحفاظ على أسعار صرف العملة المحلية، الذين يُعدان من مهام البنك المركزي، فان البنك المركزي يلجأ لزيادة عرض العملات الاجنبية وهذا ما يؤدي إلى تقليص الاحتياطي النقدي للبلد، كما أنّ زيادة النفقات على حساب الايرادات يؤدي إلى عجز الموازنة العامة وهذا يتطلب زيادة الضرائب او الاقتراض لتمويل ذلك العجز وكلاهما يؤثران على النشاط الاقتصادي، وبالآتي فان عجز الموازنة العامة وتسرب العملة الاجنبية نحو الخارج يُضعفان من قوة الاقتصاد.

فضلاً عن الاستغناء عن استيراد الطاقة من دول الجوار التي تُكلف الاقتصاد الوطني من العملات الاجنبية، إضافة إلى عدم الثقة في استمرارية نقل الطاقة من الناحية السياسة للبلدان أو من ناحية التخريب في سرقة الاسلاك الكهربائية، كما أنّ خطوط أخرى تم إيقاف تصديرها للطاقة إلى العراق كون المنظومة لم تسدد قائمة الاجور الكهربائية لدول الجوار المصدرة للكهرباء، وقد أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة نقص الطاقة في البلد وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويوضح الشكل (1) الطاقة المستوردة من دول الجوار.

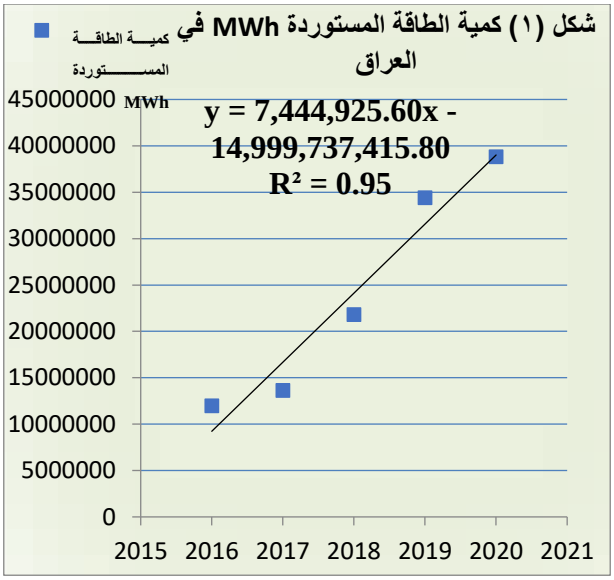

شكل (١) كمية الطاقة المستوردة MWh في العراق

الشكل: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

من الشكل (1) يوضح الارتفاع المستمر في استيراد الطاقة وهذا مؤشر يضر في تامين إمدادات الطاقة لأنها تعطي طابعا في الاعتماد المتزايد إلى تلبية الطلب المحلي على إمدادات دول المصدر للطاقة، وقد سجلت القوة التفسيرية للنموذج الرسم البياني (R^2) = 96%، كما أنّ الميل التنبؤي يشير الارتفاع في كمية الطاقة المستوردة.

رابعاً: دعم الطاقة في العراق

يمثل دعم الطاقة مشكلة طويلة الأمد في العراق، أدت السياسات الرامية إلى تزويد السكان بالكهرباء الرخيص وسوء الإدارة ونقص الاستثمار إلى ترك البلاد مع معاناة نقص الطاقة وإعانات كبيرة وغير مستهدفة وشركات الكهرباء غير فعالة وخاسرة.

واستمرار أسعار الغاز المسال والكهرباء المنخفضة، معتبر عن أنها مهمة لميزانيات الأسر، الذي أنتج عن دعم تعريفات الكهرباء التي لم تكن مبنية على

التكلفة المرتبطة بكفاءة توفير واستثمار الكهرباء.

إضافة إلى قدر كبير تم توفير الكهرباء بشكل مجاني بسبب انتشار الربط غير القانوني، وسوء تحصيل (جباية الكهرباء)؛ وإمدادات الكهرباء مجانية، وإن كانت مقننة وغير موثوقة.

وتعد مشكلة إنتاج الطاقة في العراق من المشاكل التي تُصّنف بأنها من الأزمات، إذ يعاني قطاع الكهرباء من انخفاض كفاءته التوليدية، إذ تصل الكفاءة الحرارية إلى 25% نقلاً وتوزيعاً وتتجاوز الخسائر الفنية 30% من مجمل الطاقة المنتجة [13]، ومن أسباب ظهور هذه المشكلة هي:

1-مشكلة التقنية المستخدمة، وهي بحد ذاتها محطات متقادمة تكنولوجياً وإنتاجياً وبحاجة إلى تغيير، وتكاليف الصيانة لإعادة تأهيلها تفوق تكاليف الإنشاء الجديدة لمحطة التوليد (تكنلوجيا عفى عنها الزمن).

2-مشكلة توفير الوقود اللازم لإنتاج الطاقة الكهربائية، مع توفير التخصيص المرصد لحل هذه المشكلة، فعلى الرغم من أن العراق بلد منتج للنفط والغاز، إلا أنه يعاني من مشكلة توفير الوقود بسبب عدم تأهيل المنشآت النفطية للإنتاج، ومع هذا فإن البديل الحالي بحرق النفط الخام كوقود لإنتاج الكهرباء يعد هدراً وخسارة للثروة النفطية.

3-مشكلة التلوث البيئي، وهي مشكلة عالمية ومحلية، يعاني منها العراق وبشكل حاد، وإحدى مسبباتها غاز ثاني أوكسيد الكاربون المنبعث من محطات إنتاج الطاقة الكهربائية المتقادمة، إذ يلاحظ ان أغلب محطات التوليد الكهرباء تنعدم فيها منظومات المعالجة للهواء وتتوقف منظومات تنقية الهواء لانخفاض كفاءتها ما يجعل من هذه المحطات لا تعمل سوى بـ(50-60%) من عمرها التشغيلي [14]، وهذه الإشكالات تؤدي إلى انخفاض عمرها الإنتاجي إلى جانب تأثيراتها السلبية على البيئة.

ويوضح الجدول(2) إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة محلياً والمستوردة، إذ يلاحظ ان إنتاج الطاقة ازداد بنسب متفاوتة خلال سنوات الدراسة وبلغ اعلى معدل (12.5) في عام 2015 اما بالنسبة لساعات التجهيز بلغ اعلى معدل لها (20) ساعة في عام 2013 ليكون ساعات العجز (4) ساعات، ومع حلول عام 2014 كانت الحكومة واثقة من أن العراقيين سوف يستفيدون أخيراً من إمدادات الطاقة الكهربائية بشكل متواصل لمدة 24 ساعة/يوم على أساس خطتها لأضافه 8،(000) ميغاواط (MW) من قدرة توليد الطاقة لتبلغ 20،000 ميغاواط بحلول نهاية عام 2015 ولكن بدلاً من ذلك، وفي اعقاب هجمات العصابات الارهابية أعلنت وزارة الكهرباء عن حدوث خسائر في الشبكة تزيد عن (8،000) ميغاواط، فأصبح أغلب العراقيين لا يجهزون بالكهرباء سوى لمدة (5-8) ساعات يومياً وقد ترتب على هذه الفجوة بين العرض والطلب على الكهرباء التي طال

13) الأمم المتحدة؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، المؤتمر الاقليمي حول: الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في الريف، 2013، ص12.

14) جمهورية العراق؛ وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2013-2017)، لسنة 2012 ص190.

أمدها خسائر بما يقدر حوالي 40 مليار دولار للاقتصاد العراقي[15].

جدول (2) إنتاج الطاقة الكهربائية في العراق ونسبة العجز للمدة 2006-2023

السنوات	إجمالي الطاقة المنتجة محطات الإنتاج + المستورد MWh	معدل عدد ساعات التجهيز	ساعات العجز
2006	809،137،32	13	11
2007	350،283،33	12.5	11.5
2009	647،064،46	13	11
2010	229،630،55	15.8	8.2
2011	665،135،61	15	9
2012	808،187،56	13	11
2013	100،636،69	20	4
2014	546،018،80	14	10
2015	528،792،81	12.5	11.5
2016	243،157،81	10.5	13.5
2017	453،152،99	10	12
2018	068،542،104	11	13
2019	304،205،123	10	14
2020	926،516،124	10	14
2021	864،571،127	12	12
2022	853،752،128	12	12
2023	968،942،130	14	8

المصدر: 1- (إنتاج الطاقة) جمهورية العراق؛ وزارة الكهرباء، التقرير الاحصائي السنوي، 2006-2023.

2-(ساعات التجهيز) رحيم حسوني زياد سلطان؛ الطاقة الكهربائية الواقع والافاق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، م12: ع: 41، جامعة بغداد، 2014، ص69.

يوضح الشكل (2) معدل ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية في العراق للمدة 2014-2023، خلال اليوم الواحد من كل عام والتي حقق اعلاه تجهيز في سنة 2013، واستمرار أزمة نقص الطاقة وصولا لعام 2024، وهذا التحليل يوكد على غياب تنفيذ الخطط المستقبلية في معالجة مشكلة أزمة الطاقة، التي ظلت إحدى أسباب اعاقة التنمية الاقتصادية

الشكل (2) ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية في العراق للمدة 2014-2023

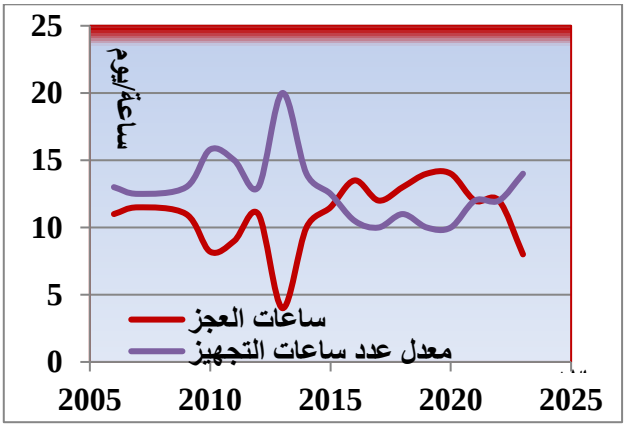

[15]) لؤي الخطيب وهاري استبيانيان؛ اصلاح قطاع الكهرباء في العراق، ترجمة: ونشر مركز بروكنجز، الدوحة، 2015، ص1.

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، التقرير الاحصائي السنوي 2004-2023.

خامساً: إصلاح دعم الطاقة

إن إجراء دراسة حول إصلاح دعم الطاقة له أهمية خاصة، لأن الانخفاض الحاد في معظم أسعار الطاقة يخلق فوارق كبيرة على هدر موارد الطاقة؛ إذ يعني انخفاض أسعار منتجات الطاقة والكهرباء والدعم اللازم للحفاظ على ضوابط أسعارها التي أصبحت أقل بكثير من القدرة على الصمود في استقراريه وموثوقية إمدادات الطاقة، وأن استمرار دعم الأسعار يعني أن المخططات التي كانت تستخدم لخلق إعانات الدعم تعمل الآن على رفع التكلفة المحلية لمنتجات الطاقة نسبة إلى الأسواق العالمية.

وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط على وجه الخصوص، فقد أدى انخفاض أسعار الطاقة إلى خلق ضغوط مالية هائلة على الميزانيات، الأمر الذي أدى بدوره إلى خلق احتياجات ملحة للإصلاح في كبح الهدر والإسراف في الطاقة.

إذ فرق البنك الدولي بشأن الدعم على الكفاءة القطاعية، أو الاستدامة المالية، أو التصميم الأمثل للسياسات، أو الآثار التوزيعية للدعم.

تتسم سياسات التسعير بأهمية بالغة في تخصيص الموارد، بما فيها الطاقة، وتتمثل الممارسة التي عمل عليها العراق في تولي الدولة تسعير الطاقة وتوفير إمداداتها للقطاعات الاقتصادية بأسعار لا تدعم تنمية قطاع الطاقة، ولا تدعم ترشيد الاستهلاك ولا حتى المقارنة مع أسعار الطاقات المتجددة مقارنة مع الكلفة الحدية لإنتاج الطاقة (كالكهرباء وغاز المسال والنفط والوقود المستخدم)، وتشمل هذه العوامل أولويات النمو الاقتصادي والاجتماعي، مثل ضمان توفير خدمات الطاقة بتكلفة ميسورة، وتعزيز التصنيع من خلال الانخفاض شديد في تكلفة الطاقة على مختلف فئات المستخدمين، مع فوارق ضئيلة حتى وصل الأمر في بعض الأحيان إلى توفير الطاقة بتكلفة هي من الأدنى في العالم[16].

ويبين الجول (2) تعريف الكهرباء في العراق لسنة 2023، بوصفها مؤشرا لأسعار الطاقة في الاقتصاد وقد سجلت تعريفات منخفضة جدا مقارنة بالكلفة الحقيقية، إذ إن التأثير المالي لدعم الطاقة يمثل مصدر للهشاشة وضعف أداء القطاع.

إن أسعار بيع الطاقة تمثل المؤشر الأساس في تحديد حجم استهلاك الطاقة إذ تتميز أسعار الوقود والطاقة الأرخص على مستوى العالم وذلك نتيجة الدعم الحكومي[17]؛ لذلك يثير مفهوم أسعار الطاقة والطريقة التي تحدد بها عدد من المشاكل، ليس في الدول النامية وحدها وإنما في الدول المتقدمة على حد السواء، وترجع هذه الصعوبات إلى جملة من العوامل، منها قياس التكلفة الحقيقية، لتوليد الكهرباء وما إذا كان ينبغي ان تعكس التعرفة الكهربائية التكاليف الكلية فقط أو مقدار الاستثمارات اللازمة لزيادة الطاقة المركبة لمواجهة الطلب المتنامي إذ أصبحت من الضرورات ولذلك

16) تقرير الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية، E/ESCWA/SDPD/2019/1، بيروت، 2019، ص16.

17) كاظم عبد الوهاب حسن وراشد عبد راشد الشريفي؛ استهلاك الطاقة في دول الخليج العربي دراسة جغرافية، مجلة الاقتصادي الخليجي، ع24، جامعة البصرة، 2017، ص68.

يجب توفيرها للمستهلك بتكاليف معقولة وبصورة مستمرة[18]، ويجب أن تعكس أسعار الكهرباء تكلفة توليدها ونقلها إلى المستهلك النهائي.

ويظهر هيكل التعرفة مجموعة الأسعار المفروضة على القطاعات الاقتصادية، مقارنة بكمية الطاقة المستهلكة، وتختلف باختلاف القطاع المستهلك.

والمبدأ الأساس لتحديد مستويات التعرفة الكهربائية هو التصحيح أو التعديل التدريجي وفقاً للتكلفة الكلية، كما ينبغي ان يكون مطابقاً للتكلفة الحدية في المدى الطويل، ويقتضي هذا الامر أن يكون الاستهلاك الجديد للكهرباء كافياً لتزويد منتج الكهرباء بدخل كافٍ لتغطية جميع تكاليف الإنتاج والتوزيع، وهذا الدخل يساوي التكلفة المقدرة لتوسعات المخططة في القوة المولدة مقسوماً على عدد الوحدات KWh، إذ إن متوسط التكاليف الكلية يعبر عن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الكلية، اما التكلفة الحدية فإنها تمثل الإضافة للوحدة المنتجة هي عبارة عن تكلفة آخر وحدة منتجة من خدمة الطاقة[19].

جدول (2) التعرفة الكهربائية النافذة في العراق لعام 2023

فئة صنف الاستهلاك	تعرفة وحدة الطاقة دينار /KWh
المنزلي	
1000-1	10
1500-1001	20
2000-1501	40
3000-2001	80
4000-3001	120
فأكثر4001-	200
تجاري	
فأكثر1000-	120
الصناعي	
0.4K.V-11K.V-33KV-132KV	70
حكومي	
- فأكثر 1000	100
الزراعي	
فأكثر 1000-	70

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، التقرير الاحصائي السنوي،2023، ص20.

يوضح الجدول (2) تعرفة الكهرباء مصنفة إلى عدة قطاعات، ففي القطاع المنزلي تكون التعرفة متدرجة بين 10 دينار وصولاً إلى 200 دينار لكل KWh وحسب كمية استهلاك الطاقة الكهربائية ويقع أغلب فئات الاستهلاك في هذا القطاع ضمن المستوى الثاني (1001-1500) وهذه

18) عبد الرزاق الفارس؛ هدر الطاقة: التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1996، ص304.

19) ضرار العتيبي وآخرون؛ الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، عمان، 2018، ص193-195.

التعرفة لا تدعم منظومة الطاقة كونها أقل بكثير من الكلفة المنتجة لوحدة الطاقة غير ان الدعم الحكومي هو المتحمل لبقية تكاليف الإنتاج وذلك يعتمد بصور كاملة على ايرادات الموارد الطبيعية الريعية (النفط الخام) وماله من تأثير على مزاحمة تنمية البنية التحتية، وكذلك الحال لبقية القطاعات التجاري والصناعي والزراعي تكون التعرفة أقل من الكلفة غير أن هذا الدعم لا يسهم في تنمية القطاعات الأساسية لأن إمدادات الطاقة عادةً ما تكون غير كافية وتعاني من نقص كبير في تلبية استهلاك القطاعات الاقتصادية.

سادساً: الانتقال من الدعم الشامل إلى الدعم الموجّه

يعد قطاع الطاقة المحرك الأساس للاقتصاد والأنشطة المختلفة كما أنّ قطاع الطاقة عنصر مهم لاستغلال الموارد بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية من خلال تشغيل الآلات والمعدات والمواصلات والاتصالات وكافة المشاريع المرتبطة بالطاقة، إلا إن المشكلة التي تواجه سياسة دعم الطاقة في العراق هي توجيه الدعم المقدم لقطاع الطاقة في غير مكانه الصحيح حيث يوجه هذا الدعم إلى كافة الفئات والمشاريع والقطاعات وإلى سد الخسائر المتراكمة لهذا القطاع، فضلاً على أن سياسة التسعير في قطاع الكهرباء لا تستند إلى المبادئ والأسس الاقتصادية بسبب أسعار الكهرباء المنخفضة التي لا تغطي تكلفة إنتاجها ويترتب على ذلك العديد من الآثار السلبية التي انعكست في تدهور كفاءة قطاع الطاقة والتنمية الاقتصادية.

ومن أجل النهوض في قطاع الطاقة يجب تحمل تكاليف إنتاج واستهلاك الطاقة بصورة تعكس القدرة على تلبية الطلب بشكل كامل ومستمر وموثوق وينسجم مع نمو القطاع كونه ذا أهمية للتنمية الاقتصادية، إذ يمكن أن تؤدي تكاليف الطاقة المرتفعة إلى إعاقة الإنتاجية وزيادة نفقات الإنتاج وتقييد الوصول إلى خدمات الطاقة وانعكاسه السلبي على أمن الطاقة اي نقص الإنتاج ومن ناحية أخرى، يمكن توفير إمدادات للطاقة بأسعار معقولة ومقبولة إلى تقلل تكاليف التشغيل، وتمكن التقدم التكنولوجي، وتحسن مستوى المعيشة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية.

كما أنّ التأكيد على كفاءة الطاقة وتدابير الحفاظ عليها يمكن أن يعزز موثوقية الطاقة مع دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ تعمل التقنيات والممارسات الموفرة للطاقة على تقليل استهلاك الطاقة وخفض التكاليف وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة الخارجية، إضافة إلى تدابير الحفاظ على الطاقة وتحرير الموارد للاستثمار في قطاعات أخرى، وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ومن جانب آخر يمكن أن يؤثر نقص الوصول إلى الطاقة بشكل غير متناسب على المجتمعات المهمشة ويعيق قدرتها على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، وبالمقابل يؤدي توسيع نطاق الوصول إلى الطاقة إلى تمكين هذه المجتمعات، وتحسين الإنتاجية، وتحفيز التنمية الاقتصادية.

إن العلاقة بين الطاقة والتنمية الاقتصادية يجب أن تأخذ في الاعتبار الاستدامة البيئية، إذ من الممكن أن تؤدي الاستثمارات في البنية التحتية للطاقة المتجددة، إلى خلق فرص جديدة للعمل والاستثمار وتعزيز الابتكار والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويعد توفر الطاقة عاملاً حاسماً في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إذ إن

إمدادات الطاقة المستقرة والأمنة تغرس الثقة في المستثمرين، كما أنها تقلل من المخاطر التشغيلية، وأن تطبق تدابير قوية لموثوقية الطاقة يمكن أن يؤدي إلى خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وتحقيق التنمية المنشودة.

ومن جانب الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل التصنيع والتعدين والبتروكيماويات، التي تعتمد بشكل كبير على إمدادات طاقة مستقرة وموثوقة، التي تلعب دورًا حاسمًا في التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل وتوليد الإيرادات ودعم الصادرات ومحرك الاقتصاد أمرا حيويا إذ أن الاضطرابات أو تقلبات الأسعار تؤثر سلبا على عملياتها وقدرتها التنافسية.

وبالنسبة للدول المصدرة لموارد الطاقة كالعراق، يرتبط أمن الطاقة ارتباطًا وثيقًا بقدرته الاقتصادية، وتوفر أسواق الطاقة التي تعدها مصدرًا للإيرادات وعائدات النقد الأجنبي وفرص الاستثمار، وكثيراً ما يستفيد العراق من موارد الطاقة لتحفيز التنمية الاقتصادية، وتمويل تطوير البنية التحتية والبرامج الاجتماعية.

وبذلك يجب تأسيس بنية تحتية قوية للطاقة، بما في ذلك الإنتاج والنقل وشبكات توزيع الطاقة ومرافق التخزين وكفاءة الطاقة، وإن الاستثمار في البنية التحتية لا يضمن توفير الطاقة بكفاءة فحسب، بل يخلق فرص عمل ويحفز النشاط الاقتصادي ومن الممكن أن يؤدي تحسين البنية التحتية إلى جذب الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية.

حيث إن استقرار إمدادات الطاقة، وهو شرط ضروري لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية، وتحقيقًا لهذه الغاية، يجب تلبية الطلب على الكهرباء، ومن حيث المبدأ، يجب السماح لأسعار الطاقة بتقارب مع أسعار إنتاج الطاقة، وحتى لو تطلب الامر دون الالتزام بإلغاء الدعم، بل بتخفيض الإنفاق غير الهادف، وصولاً إلى أسعار الكهرباء أقل مؤقتًا من الأسعار المرجعية وتحديد مسار ينطلق منه المعالجة المستقبلية للإفادة من الطاقة بشكل يتناسب مع حجم الانفاق عليها.

إن إلغاء الإعانات دون تخفيف البرنامج سيكون صعبًا بشكل خاص على الفقراء، لأن الإعانات تشكل حصة أكبر من دخولهم، ويهدف البحث إلى رسم سياسة طاقة تنسجم مع التنمية الاقتصادية ومعالجة الدعم المعمم ونقص الطاقة مع الاخذ بنظر الاعتبار المشاكل الاجتماعية، إذ يمكن معالجة خسائر الطاقة في العراق، من خلال رسم خطة متوسطة الأجل في سياسة الطاقة عن طريق الاستراتيجية الآتية التي تتوافق مع اقتصاد العراق من جانب تسعير الطاقة:-

في الثلاث سنوات الأولى (الأجل القصير)

1-تحديد الدعم الهادف إلى الفئات الهشة عن طريق تحديدها وشمولها في الحماية الاجتماعية.

2-تحديد أسعار الطاقة المدعمة إلى المدن الصناعية التي تتميز بالإنتاجية، وهذا الإجراء من شائنه زيادة التوجه نحو البيوت الصناعية وتعتمد عن طريق إجازات العمل.

3-خفض الدعم عن الفئات الغنية والصناعات الملوثة للبيئة وذات الاستهلاك المسرف للطاقة.

في الثلاث سنوات الثانية (الأجل المتوسط)

1-رفع الدعم عن الطاقة وجعل أسعار الطاقة تغطي تكاليف إنتاجها وفقا للميزة التنافسية

التي يمتاز بها العراق من وفرة مصادر الطاقة، اي بمعنى أسعار الطاقة تغطي التكاليف الإنتاج الكهرباء تزأمنا مع أسعار مصادر الطاقة المدعومة بسعر الاستخراج وليس الأسعار العالمية.

2-العمل على كفاءة الطاقة من خلال جعل المقارنة لصالح الطاقات النظيفة والمتجددة للصناعة ذات الاستهلاك المتوسط للطاقة، وتشجيع اقتناءها وتسير القروض المصرفية لها.

3-تطوير البنية التحتية للطاقة قادرة على توفير إمدادات الطاقة بشكل مستمر وموثوق وقادرة على الصمود في تلبية نمو الطلب المتزايد نتيجة ارتفاع مساهمة القطاعات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والنمو السكاني.

في السنوات الثلاثة (الأجل الطويل)

1-بعد نجاح الخطة الأولى والثانية تكون هناك إمكانية في تنمية قطاع الطاقة والحصول على مرونة عالية تستطيع الاستجابة إلى النمو السريع والطلب المفاجئ والإمدادات الموثوقة.

2-تسهم الإمدادات المستمرة والموثوقة في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة المشاريع الإنتاجية وزيادة فرص التشغيل وبالآتي استقرار التنمية الاقتصادية.

3-استقرار إمدادات الطاقة تعني استقرار التنمية الاقتصادية وبالآتي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات

1-يعاني اقتصاد العراق من عجز مزمن في الطاقة المنتجة محلياً ما أجبر الحكومة إلى اللجوء إلى استيراد الطاقة من دول الجوار وهذا يمثل عبء إضافي يؤدي استنزاف الميزانية ويكون أثره سلبياً على أمن الطاقة والتنمية الاقتصادية.

2-إن سياسة الدعم في العراق ليست مجرد رقم نقدي بل إنها ذات تأثير كبير في تفاعل السياسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذات نتائج متباينة في مستقبل الطاقة والتنمية الاقتصادية.

3-إن الدعم في العراق ذو طابع اجتماعي أكثر منه اقتصادي لذلك كان الدعم ذا أهمية أداة الأكثر فاعلية في رفع مستوى الفقر عن معالجته.

4-إن تسعير الوحدات المباعة من قبل قطاع الكهرباء لا يتلاءم مع النظرية الاقتصادية باعتبار قطاع الطاقة ذو صفة احتكارية، لذلك يظهر سعر الكهرباء المعطى من قبل الدولة بمقدار (10) دينار للوحدة المباعة على أنه غير مجزي لتغطية متوسط التكاليف.

5-إن سياسة دعم الأسعار الطاقة الكهربائية تواجه مشكلة الخسائر المتراكمة وبالآتي التخصيص غير الكفوء للموارد.

6-إن سياسة تسعير الكهرباء لا يعتمد على الاسس التي يتم من خلالها تسعير الكهرباء في العالم التي تحسب على اساس الكلفة الحدية بالأجل القصير، أو على اساس الكلفة المتوسطة بالأجل الطويل.

7-إنتاج الكهرباء في العراق يعاني من عجز مزمن بارتفاع معدل الطلب تفوق معدل الإنتاج ويرجع ذلك لجملة من التحديات منها نقص الوقود والفجوة تباطؤ نمو العرض وانخفاض الكفاءة التشغيلية وكثرة الصيانة وتقادم وحدات التوليد وضعف شبكات النقل والتوزيع.

8-على الرغم من الدعم وسعر الطاقة المنخفض إلا أن لم يأتِ بثماره في تنمية القطاعات الاقتصادية كون الطاقة غير موثوقة وغير مستقرة وبذلك لم تأتِ بنتائج المرجوة من الدعم وزيادة يكون على حساب الريع النفطي، لا يوجد برنامج واضح يتم من خلاله توجيه القطاعات الاقتصادية في ترشيد استهلاك الكهرباء بشكل اقتصادي.

التوصيات

1-لإفادة من توجيه الدعم الهادف إلى الفئات الفقيرة والقطاعات الاقتصادية الإنتاجية من أجل الافادة من الميزة التنافسية في امتلاك مصادر الطاقة عن طريق تحديدها وشمولها في الحماية الاجتماعية.

2-الإفادة من استراتيجية خفض الدعم التدريجي في أسعار الطاقة والافادة من الدعم في انشاء المدن الصناعية التي تتميز بالإنتاجية، وهذا الإجراء من شائنه زيادة التوجه نحو البيوت الصناعية وتعتمد عن طريق اجازات العمل.

3-ضرورة خفض الدعم عن الفئات الغنية والصناعات الملوثة للبيئة وذات الاستهلاك المسرف للطاقة فليس هناك مبرر للدعم المعمم التي تشجع على الإسراف والهدر.

4-رفع الدعم عن الطاقة وجعل أسعار الطاقة تغطي تكاليف إنتاجها وفقا للميزة التنافسية التي يمتاز بها العراق من وفرة مصادر الطاقة، اي بمعنى أسعار الطاقة تغطي التكاليف الإنتاج الكهرباء تزأمنا مع أسعار مصادر الطاقة المدعومة بسعر الاستخراج وليس الأسعار العالمية.

5-العمل على كفاءة الطاقة من خلال جعل المقارنة لصالح الطاقات النظيفة والمتجددة للصناعة ذات الاستهلاك المتوسط للطاقة، وتشجيع اقتناءها وتسير القروض المصرفية لها.

6-تطوير البنية التحتية للطاقة قادرة على توفير إمدادات الطاقة بشكل مستمر وموثوق وقادرة على الصمود في تلبية نمو الطلب المتزايد نتيجة ارتفاع مساهمة القطاعات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والنمو السكاني.

7-تنمية قطاع الطاقة والحصول على مرونة عالية تستطيع الاستجابة إلى النمو السريع والطلب المفاجئ والإمدادات الموثوقة، تسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة المشاريع الإنتاجية وزيادة فرص التشغيل وبالآتي استقرار التنمية الاقتصادية.

المصادر

1- الأمم المتحدة؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، المؤتمر الاقليمي حول: الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في الريف، 2013.

2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ من أجل تمويل برنامج تحقيق الاستقرار المالي في حال الطوارئ وضمان استدامة الطاقة وتطوير شفافيّة المؤسسات التي تملكها الدولة، وثيقة برنامج لقرض مقترَح إلى جمهوريّة العراق، واشنطن، 2015.

3- تقرير الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ الهشاشة في مجال الطاقة في المنطقة العربية، E/ESCWA/SDPD/2019/1،بيروت، 2019.

4- تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادية؛ تقويم أداء وزارة النفط للحد من استيراد

المشتقات النفطية والخطط الموضوعة لزيادة الإنتاج المحليا للسنوات (2010-2013)، العراق، 2017.

5- جمهورية العراق؛ وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2013-2017)، لسنة 2012 ص190.

6- رعد حسن الصرن؛ أساسيات التجارة الدولية من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، دار الرضا للنشر والتوزيع،الأردن،2000.

7- شكر محمود جاسم؛ صناعة الغاز الطبيعي في العراق الواقع والافاق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2004.

8- صندوق النقد الدولي؛ العراق قضايا مختارة، واشنطن،2015.

9- ضرار العتيبي وآخرون؛ الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، عمان، 2018.

10ضياء مجيد؛ الخصخصة والتصحيحات الهيكلية "أراء واتجاهات "، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع ،2005.

11- عبد الرزاق الفارس؛ هدر الطاقة: التنمية ومعضلة الطاقة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1996.

12- كاظم أحمد حمادة البطاط؛ الاثار الاقتصادية والبيئية للاستغلال ملوثات صناعات التصفية والبتروكيمياويات في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2000.

13- كاظم عبد الوهاب حسن وراشد عبد راشد الشريفي؛ استهلاك الطاقة في دول الخليج العربي دراسة جغرافية، مجلة الاقتصادي الخليجي، ع24، جامعة البصرة، 2017.

14- لؤي الخطيب وهاري استبيانيان؛ إصلاح قطاع الكهرباء في العراق، ترجمة: ونشر مركز بروكنجز، الدوحة، 2015.

15- هلال إدريس مجيد؛ الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة ألمستنصريه،2003.

1) Maria Vagliasindi، Implementing Energy Subsidy Reforms Evidence from Developing Countries، library world bank، 2012، https://doi.org/10.1596/978-0-8213-9561-5

2) Charles ،Michael Burda، Macroeconomics، Wyplosz First ، A European Text، Published ، second edition 1